

دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي المستدام أندونيسيا نموذجا

The Role of Islamic Fintech in Enhancing Sustainable Financial Inclusion : Indonesia as a Case Study

مخلدي زينب¹، شلابي لدميلة روند²

MAKHALDI Zineb¹, CHALABI Ludmila Rawande²

¹ جامعة وهران 2، الجزائر zinebmakhaldi@gmail.com

² جامعة وهران 2، الجزائر chalabi.ludmilla@gmail.com

تاريخ الاستلام: 08-03-2026 تاريخ القبول: 26-06-2026

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف دور التكنولوجيا المالية الإسلامية (i-Fintech) كآلية مبتكرة لتحقيق الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة، من خلال دراسة وتحليل التجربة الإندونيسية الرائدة في هذا المجال. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتأصيل متغيرات البحث مفاهيميا، بجانب استخدام منهج دراسة الحالة لتفكيك وتحليل الأطر التنظيمية، والمؤشرات السوقية، والتقارير الدولية للتجربة الإندونيسية. وقد خلصت الدراسة إلى إثبات الدور المحوري لأدوات i-Fintech في سد الفجوة التمويلية للمرحلة المبكرة للمؤسسات الناشئة وخفض تكاليف المعاملات، حيث حققت إندونيسيا العلامة الكاملة (5/5) في مؤشري التنظيم والقرب من العملاء. كما أثبتت الدراسة أن تقنين الفتاوى الشرعية وتحويلها إلى نصوص تنظيمية ملزمة من قبل هيئة الخدمات المالية (OJK) ساهم في بناء ثقة مزدوجة حمت المشاريع من مخاطر المديونية عبر تفعيل عقود تقاسم المخاطر.

كلمات مفتاحية: التكنولوجيا المالية الإسلامية، الشمول المالي المستدام، اندونيسيا

تصنيف G21; G28; O33:JEL

Abstract :

This study aims to discover the role of Islamic Financial Technology (i-Fintech) as an innovative mechanism for achieving sustainable financial inclusion for micro-enterprises, by analyzing the pioneering Indonesian experience in this field. To achieve this objective, the study relied on a descriptive-analytical approach to conceptualize the research variables, combined with a case study approach to dissect and analyze the regulatory frameworks, market indicators, and international reports of the Indonesian model. The study yielded several key results, most notably : proving the pivotal role of i-Fintech tools in bridging the early-stage financing gap for startups and reducing transaction costs, as Indonesia scored a perfect mark (5/5) in regulation and proximity to customers indicators. Furthermore, the study demonstrated that legalizing Shariah fatwas and converting them into binding regulatory texts by the Financial Services Authority (OJK) contributed to building a dual trust that protected projects from debt risks through the activation of risk-sharing contracts.

Keywords : Islamic Financial Technology, Sustainable Financial Inclusion, Indonesia.

Jel Classification Codes : G21 ; G28 ; O33

مخلدي زينب، zinebmakhaldi@gmail.com

مقدمة:

يواجه العالم اليوم تحديات اقتصادية واجتماعية متزايدة تتطلب حلولاً تمويلية مبتكرة وشاملة، وهو ما جعل من الشمول المالي المستدام ركيزة أساسية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولم يعد الوصول للخدمات المالية مجرد خيار تقني، بل أصبح أداة تمكينية تتيح للأفراد والمجتمعات بناء الأصول، وإدارة المخاطر، والحد من الفقر. في هذا السياق، برزت التكنولوجيا المالية كمحرك أساسي لتجاوز عقبات الأنظمة المصرفية التقليدية، لا سيما في سد "فجوة المرحلة المبكرة" لتمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة.

إلا أن التحول الرقمي الحقيقي يتجسد في التكنولوجيا المالية الإسلامية (i-Fintech)، التي تمثل دمجا استراتيجيا بين الابتكار الرقمي والقيم الأخلاقية الإسلامية. وفق مبدأ تقاسم المخاطر بدلا من عبء الديون، مما يضمن تحقيق دخل مستدام لرواد الأعمال والمشاريع الصغيرة. هذا التكامل بين التقنية والقيم لا يخدم الكفاءة الاقتصادية فحسب، بل يضمن عدالة التوزيع والتمكين الاجتماعي، مما يجعلها الرافعة الأقوى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتعتبر إندونيسيا اليوم نموذجا عالميا يحتذى به في هذا المجال، إذ نجحت في تحويل تحدياتها الديموغرافية والجغرافية إلى سوق رقمي واعد، لتصبح ثالث أكبر مركز للتكنولوجيا المالية الإسلامية عالميا. إن نجاح إندونيسيا في بناء نظام بيئي متكامل يربط بين الأطر التنظيمية والامتثال الشرعي، يقدم دروسا ملهمة للدول الساعية لتوطين هذه الابتكارات.

وفي ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي، وبروز التكنولوجيا المالية الإسلامية كبديل مبتكر يسعى إلى الجمع بين الكفاءة التكنولوجية والالتزام بالقيم الشرعية، تبرز مسألة دورها في توسيع نطاق النفاذ إلى الخدمات المالية وتحقيق الاستدامة مما يقودنا إلى صياغة الطرح التالي:

إلى أي مدى تساهم التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي المستدام؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين:

H₁ : يساهم الاعتماد على أدوات التكنولوجيا المالية الإسلامية إيجابا في سد الفجوة التمويلية للمرحلة المبكرة للمؤسسات الناشئة وخفض تكاليف المعاملات.

H₂ : يؤدي تطبيق نموذج تقاسم المخاطر عبر المنصات الرقمية الإسلامية إلى حماية المشاريع الناشئة من المديونية وتأمين استقرار دخلها المستدام مقارنة بالآليات التقليدية.

تكمُن أهمية الدراسة في كونها تدرس نموذج مالي مبتكر يدمج بين الكفاءة التكنولوجية الرقمية وقيم التمويل الإسلامي مما يوفر حلولاً عملية لمعالجة الفجوة التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الناشئة والصغيرة. وتكمُن القيمة المضافة لهذه الدراسة في قدرتها على التحليل الرابط بين تقنيات المبتكرة في التمويل معتمداً على الحالة الإندونيسية كمرجعية دولية أثبتت نجاحاً في بناء نظام بيئي متكامل يوازن بين الابتكار والقيم الشرعية.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعريف بالتكنولوجيا المالية ومختلف القطاعات الخاصة بها؛
- التعريف بالتكنولوجيا المالية الإسلامية وكيف تحقق الشمول المالي المستدام؛
- عرض للتجربة الإندونيسية في تطوير النظام البيئي للتكنولوجيا المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لتأصيل المفاهيم والمتغيرات، متبعين بمنهج دراسة الحالة لتقييم وتحليل الأطر التنظيمية والمؤشرات الإحصائية للتجربة الإندونيسية.

1. الإطار المفاهيمي

2.1 التكنولوجيا المالية Fintech

شهد مجال التكنولوجيا المالية اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة. تزامن هذا مع ظهور شركات تستخدم التكنولوجيا لتقديم حلول مالية متنوعة، كالخدمات المصرفية والمدفوعات وإدارة الشؤون المالية الشخصية. عرفت باسم شركات التكنولوجيا المالية Fintech التي سعت إلى جذب العملاء بمنتجات وخدمات أكثر سهولة في الاستخدام وكفاءة وشفافية وأتمتة من تلك التي كانت متاحة (AL Ajlouni & Alhakim, 2018, p. 2)

وتتميز هذه الظاهرة المالية المعاصرة بالاستخدام المكثف للتكنولوجيا في الاتصالات، ويطلق عليها البعض بـ "اقتصاد الشبكات". تشمل مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تستفيد من التطورات التكنولوجية المتسارعة.

1.2.1 السياق التاريخي لتطور التكنولوجيا المالية

في بداية القرن العشرين، كانت تسوية المدفوعات بين البنوك تتم عادة عن طريق تسليم النقد أو الذهب. وفي عام 1915، بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في تحويل الأموال إلكترونياً. في عام 1918 أنشأ بنك أميركا نظاماً للاتصالات السلكية واللاسلكية لمعالجة تحويل الأموال، وربط الهواتف بين بنك الاحتياطي ومجلس الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة عبر البرقية. ونتيجة لذلك، ظهرت خدمة صندوق Fedwire، وهي خدمة تحويل الأموال الإلكترونية التي تعتمد عليها البنوك والشركات والوكالات الحكومية لإجراء المعاملات. عام 1934 تم إطلاق جهاز IBM المصرفي، لتنفيذ مجموعة من الخدمات المالية. في هذا الصدد وفي عام 1950 أصبحت بطاقة الائتمان Dali Club من شركة Dali Club International أول شركة بطاقة ائتمان مستقلة. كما شهدت سنوات الخمسينيات ولادة مفاهيم جديدة كـ "الذكاء الاصطناعي"، "التعلم الآلي"، "الأتمتة" من قبل الباحث J. McCarthy، في عام 1967 دخول التقنيات الآلية إلى حياة المستهلك حيث أنشأ J. Sheperd Barron أول أجهزة الصراف الآلي وبدأ تشغيلها في بنك Barclays. بعدها في عام 1971 تأسست بورصة NASDAQ من قبل G. Macklinse والتي أصبحت فيما بعد ثاني أكبر بورصة للأوراق المالية الآلية والإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد بورصة نيويورك. استمر التطور التكنولوجي المالي مع ولادة شبكة الاتصالات المالية الدولية بين البنوك والكيانات المالية الأخرى في عام 1973. بعدها في عام 1982 ظهرت مؤسسة E-Trade Financial كمنصة للتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الخدمات، تقوم أيضاً بتداول الأصول المالية. في بداية تسعينيات القرن الماضي أصبح Wells Fargo أول بنك يفتح حسابات الشيكات عبر الإنترنت وهو الآن ثاني أكبر بنك في مجال الودائع وخدمات الرهن العقاري وبطاقات الخصم. من ناحية أخرى، في عام 1997 عندما تم شراء المشروبات الغازية من آلة البيع تم إجراء أول دفع عبر الهاتف المحمول عن طريق الرسائل القصيرة. في نهاية العقد وفي عام 1998، أسس M. Levchin برنامج الأمان للأجهزة المحمولة المعروفة باسم Confinity، بالإضافة إلى ذلك، وفي نفس السنة أسس J. S Mahan أول بنك افتراضي في الولايات المتحدة الأمريكية. في عام 2000، اندمجت Confinity مع شركة X المصرفية عبر الإنترنت وفي عام 2008 قام مطورو الكمبيوتر الذين كانوا يحملون الاسم المستعار Satoshi Nakamoto بإعداد نموذج Blockchain لتداول Bitcoin دون الحاجة إلى البنك المركزي أو أي مؤسسة مالية أخرى. في هذا السياق، في عام 2011، ظهرت خدمة Google Pay كخدمة لإرسال واستقبال الأموال من جهاز محمول أو كمبيوتر

دون أن يدفع المرسل أو المتلقي أي رسوم. بعد ذلك، في عام 2012، أنشأت قاعدة Bitcoin منصة تداول العملات المشفرة التي توفر خدمات الصرف بين العملات المشفرة والعملات الورقية، فضلا عن تخزين وإدارة الأصول الرقمية. في عام 2014، تم إطلاق Apple Pay كخدمة دفع عبر الهاتف المحمول. كما ظهرت تقنية Blockchain 2.0 لاكتشاف إمكاناتها في المعاملات المالية والمؤسسية الأخرى، والتي لم تعد مرتبطة بالعملات فقط. في عام 2015، تم إنشاء عملة Ethereum المشفرة من تقنية Blockchain لتطوير التطبيقات اللامركزية والعقود الذكية. علاوة على ذلك وفي نفس العام أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير "النظام المالي الذي نحتاج إليه" مع نية قوية لجعل التكنولوجيا المالية خضراء ومستدامة. وفي السنوات الأخيرة نضج القطاع أكاديميا واستثماريا وهذا بفتح أول تخصص للتكنولوجيا المالية في مدرسة فرانكفورت، وبدء استثمارات ضخمة في هذا القطاع من قبل كيانات اقتصادية كبرى مثل Google Ventures (Emilio Abad, Mariana Daniela, & al, 2020, pp. 2-3).

2.2.1 تعرف التكنولوجيا المالية Financial Technology

تمثل FinTech نموذجا ابتكاريا ناتجا عن الاندماج الجوهري بين قطاعي التمويل وتكنولوجيا المعلومات، وهي تشير إلى تطبيق تقنيات الحاسوب والحلول الرقمية المتطورة في سياق الخدمات المالية، بهدف إعادة تعريف الآليات التشغيلية للمؤسسات المالية بشكل جذري. (Vikas & Harshita, 2020, p. 72)، كما يمكن اعتبارها مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي يتم الوصول إليها وتقديمها عبر القنوات الرقمية، بما في ذلك المدفوعات والائتمان والادخار والتحويلات المالية والتأمين، وتشمل هذه الخدمات: (Musleh AlSartawi, 2021, p. 143)

- جميع أنواع الخدمات المالية الرقمية: مثل المدفوعات وحسابات التوفير والائتمان والتأمين وغيرها من الحلول المالية الرقمية.
- جميع أنواع المستخدمين: بمن فيهم الأفراد من جميع مستويات الدخل، والشركات من جميع الأحجام، والجهات الحكومية على جميع المستويات.
- جميع أنواع مقدمي الخدمات المالية: بما في ذلك البنوك ومقدمي خدمات الدفع والمؤسسات المالية الأخرى وشركات الاتصالات والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وتجار التجزئة والشركات الأخرى.

وعليه يمكننا أن نعرف التكنولوجيا المالية على أنها توظيف التقنيات الرقمية الحديثة في تصميم وتقديم الخدمات والمنتجات المالية بطريقة مبتكرة تهدف إلى تحسين الكفاءة المالية.

3.2.1 قطاعات التكنولوجيا المالية:

لم تعد التكنولوجيا المالية مجالا واحدا متجانسا، بل أصبحت منظومة متكاملة تضم عدة قطاعات متخصصة يهدف كل منها إلى تحسين جانب معين من الأنشطة المالية حيث تضم: (AL Ajlouni & Alhakim, 2018, p. 3)

1.3.2.1 التمويل: يركز هذا القطاع على كيفية الحصول على التمويل بعيدا عن الطرق التقليدية حيث يشمل:

- **التمويل الجماعي:** يشمل التبرعات، المكافآت، التمويل الاستثماري، التمويل عبر الإقراض؛
- **الائتمان والتحصيل:** استخدام التقنيات لتسهيل عملية الإقراض وخدمات الفوترة.

2.3.2.1 إدارة الأصول:

يهدف هذا القطاع إلى رقمنة إدارة الثروات والمدخرات

- **التداول الاجتماعي:** حيث يمكن للمستثمرين محاكاة استراتيجيات الخبراء؛
- **المستشار الآلي:** وهو أداة هامة في التمويل الاجتماعي لتقليل التكاليف؛
- **الإدارة المالية الشخصية:** تطبيقات تساعد الأفراد على تتبع ميزانياتهم ومصاريفهم؛
- **الاستثمار والخدمات المصرفية:** الحلول التقنية الموجهة للاستثمارات المؤسسية.

3.3.2.1 المدفوعات:

يعتبر القطاع الأساسي Fintech وتشمل:

- **طرق الدفع البديلة:** مثل المحافظ الإلكترونية؛
- **Blockchain والعملات الرقمية:** تعمل كبنية تحتية للمدفوعات العابرة للحدود.

4.3.2.1 قطاعات أخرى:

تشمل خدمات المساندة التي تكتمل بها المنظومة:

- **التأمين:** من خلال رقمنة عقود التأمين؛
- **محركات البحث ومواقع المقارنة:** وهذا لمساعدة المستخدمين على اختيار أفضل المنتجات المالية؛
- **البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات:** الشركات التي توفر "البرمجيات" والأنظمة للأطراف الأخرى والمستهملين؛

4.2.1 التكنولوجيا المالية والمصطلحات المتعلقة بها

بهدف بناء إطار مفاهيمي حول هذا الموضوع، تم تحديد مفاهيم أخرى تشكل أساس المعرفة في مجال التكنولوجيا المالية. وفي هذا السياق، تم تعريف المصطلحات التالية: (Emilio Abad, Mariana Daniela, & al, 2020, pp. 8-9)

Blockchain أو سلسلة الكتل : هي قاعدة بيانات مشتركة تعمل ككتاب لتسجيل عمليات الشراء والبيع أو أي معاملة أخرى، مما يسمح بتخزين المعلومات التي لا يمكن فقدانها أو تعديلها أو حذفها. من خلال استخدام المفاتيح وتوزيعها من قبل أجهزة الكمبيوتر المختلفة، لديها ميزة أمنية في منع التلاعب والاحتيال. تسمح هذه التقنية بالتحقق وتتبع وتخزين المعلومات حول المعاملات النقدية والمالية.

العملات الرقمية: تشير إلى عملة رقمية حرة ولا مركزية، أو عملة مشفرة، أو عملة إلكترونية تسمح بالتداول المباشر دون أي وسيط. فهي تفتقر إلى دعم البنك المركزي أو الحكومة. تعتبر سلسلة الكتل ضرورية لتشغيل هذه العملات وتجنب تزوير المعاملات.

البيانات الضخمة (Big Data): يتكون من كميات هائلة من البيانات التي لا يمكن معالجتها بطريقة المحافظ، لأنها تتجاوز حدود وقدرات أدوات البرمجيات المستخدمة. الهدف الرئيسي للبيانات الضخمة هو تحويل البيانات إلى معلومات تساعد في اتخاذ القرارات. وبهذه الطريقة، تستخدم الشركات البيانات الضخمة لتحديد ملفات العملاء واحتياجاتهم فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات التي تبيعها.

إدارة البيانات: هي تحسين وتنفيذ الهياكل والسياسات والممارسات والإجراءات لإدارة متطلبات دورة حياة البيانات البحثية بالكامل بشكل مناسب. والغرض منه هو جعل موارد الشركة واستثماراتها أكثر ربحية عند معالجة وإدارة بيانات العملاء.

تعدين البيانات: مجموعة من التقنيات والعمليات التي تسمح باكتشاف قواعد البيانات الكبيرة بشكل تلقائي أو آلي للعثور على أنماط متكررة تصف سلوك البيانات المتراكمة مع مرور الوقت.

3.1 التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic Fintech):

تشمل الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية المعتمدة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية والتي تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية. يحتل التوافق مع الشريعة الإسلامية مكانة مركزية في عملية دمج

التكنولوجيا المالية مع التمويل الإسلامي. وقد بذلت شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية جهودا حثيثة لضمان توافق نماذج أعمالها مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال الالتزام بالمعايير الشرعية المطبقة عالميا والخضوع لتدقيق تنظيمي. ومع ذلك، لا يزال التوافق مع الشريعة الإسلامية مجالا بحثيا واسعا في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية. حيث خلص الباحثون في هذا المجال إلى أن التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة الإسلامية يستثمر في المنتجات الحلال، ويتقاسم مخاطر الاستثمار، ولا يتقاضى فوائد. كما أكدوا على أهمية تحريم الربا لقبول نماذج الأعمال القائمة على التكنولوجيا المالية باعتبارها متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتتيح التكنولوجيا المالية أيضا للمؤسسات المالية الإسلامية مزيدا من الشفافية من خلال إنشاء روابط مباشر بين العميل والمستثمرين منذ بداية المشروع. بالإضافة إلى ما سبق ووفقا لما صدر من فتوى الدول الإسلامية فإن النموذج الإسلامي لا يعتمد على العملات الرقمية كون أنها لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية في معاملات البيع والشراء حيث أنها تقتصر لعنصر القيمة والمراقبة. (Rashedul, Kabir, & Sirajo, 2020, pp. 77-78)

1.3.1 التكنولوجيا المالية الإسلامية والمصطلحات المتعلقة بها

أبرز تطور الصناعة المالية الإسلامية مجموعة من المصطلحات والخدمات المالية الخاصة التي تعكس خصوصية هذا النظام القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية: (Lacasse, Lambert, & Khan, 2018, p. 36)

الصيرفة الإسلامية: وفقا لمعهد الصيرفة والتأمين الإسلامي، تشير الصيرفة الإسلامية إلى نظام مصرفي أو نشاط مصرفي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحظر دفع أو قبول الربا (الفائدة) على إقراض وقبول الأموال، وكذلك التجارة والأنشطة الأخرى التي توفر سلعا أو خدمات تعتبر مخالفة لمبادئها. وينصب التركيز على معاملات التمويل المدعومة بالأصول، على عكس نظام الإقراض التقليدي.

التوافق مع الشريعة: يصف هذا المصطلح منتجا أو نشاطا ماليا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. يستمد التمويل الإسلامي مبادئه من الشريعة الإسلامية، التي تستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية. من أهم خصائص تطبيق الشريعة الإسلامية على هياكل التمويل أن تكون المعاملات مبنية على أصول ملموسة، وألا تكون مصحوبة بفائدة (ربا). كما تحظر مبادئ الشريعة الغرر، والميسر، بالإضافة إلى أنشطة في مجالات محظورة معينة.

العقود الذكية: هي مجموعة من الوعود، محددة بصيغة رقمية، تتضمن بروتوكولات تنفذ بموجبها الأطراف تلك الوعود. تتمثل أهدافها العامة في تلبية الشروط التعاقدية الشائعة (مثل شروط الدفع، وحقوق الامتياز، والسرية، وحتى التنفيذ)، وتقليل الاستثناءات، سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة، وتقليل الحاجة إلى وسطاء. أما الأهداف الاقتصادية تشمل خفض خسائر الاحتيال، وتكاليف المعاملات الأخرى.

التمويل الجماعي الإسلامي (Islamic Crowdfunding): هو آلية مبتكرة لجمع رؤوس الأموال من مجموعة كبيرة من الأفراد (الجمهور) عبر منصات رقمية، تهدف إلى تمويل مشاريع ناشئة أو قضايا اجتماعية، شريطة أن تخضع كافة مراحل العملية المالية لإجراءات فحص شرعية دقيقة. ويقوم هذا النموذج على مبدأ الاستثمار التعاوني الذي يجمع بين العائد المالي والأثر الاجتماعي، مع الالتزام التام بتجنب الربا. يتميز هذا النوع من التمويل بخصائص تميزه عن نظيره التقليدي حيث أنه يتميز بالامتثال الشرعي والمسؤولية، كما يركز بشكل مباشر على القيمة الأساسية للمنتجات الإسلامية من خلال مفهوم الجودة والمبادئ الأخلاقية، ولعل أهم خاصية يكتسبها هي مفهوم تقاسم الأرباح والخسائر طوال فترة المشروع لضمان توزيع عادل بين الممولين ورواد الأعمال. هناك عدة أنواع من التمويل الجماعي الإسلامي: (Azman, Zabri, & al, 2020, p. 561)

- التمويل القائم على التبرعات (بدون أي مكافأة سوى الإحسان)؛
- والتمويل القائم على المكافآت (بمكافآت غير مالية مثل المنتجات أو الخدمات أو الترويج)؛
- والتمويل القائم على الأسهم (بعوائد مالية مثل الأسهم أو ما يشبهها أو الأرباح الموزعة).

يمثل التمويل الجماعي الإسلامي بوابة الدخول الأولى للمشاريع الناشئة والصغيرة التي تقتصر للضمانات البنكية التقليدية. من خلال منصات رقمية ميسرة، يتم إدماج رواد الأعمال المهمشين في النظام المالي، مما يسد فجوة التمويل في المراحل المبكرة ويمنحهم فرصة الانطلاق التي تعد أولى خطوات الشمول. عكس القروض التقليدية التي قد تؤدي لتعثر محدودي الدخل بسبب الفوائد، يعتمد التمويل الجماعي الإسلامي على عقود المشاركة. هذا النموذج يعزز الاستدامة لأن الممول يشارك رائد الأعمال في الربح والخسارة؛ مما يحمي المشروع من الضغوط المالية في أوقات الركود، ويضمن توجيه الإيرادات لتغطية التكاليف التشغيلية ونمو الدخل المستدام بدلاً من سداد تكاليف الديون.

النقود المتنقلة: هي عملية تحويل الأموال من شخص إلى آخر عن طريق الهاتف أو أي جهاز كمبيوتر، والتي يمكن أن تتم في النهاية من خلال المعاملات النقدية من خلال المؤسسات المالية أو المصرفية. ومن وجهة نظر إسلامية، يمكن دراسة الأموال المتنقلة على أساس توافق هذه الأدوات مع المعتقدات والقيم الدينية. (Azman, Zabri, & al, 2020, p. 562)

عندما تلتزم النقود المتنقلة بالإطار الشرعي عبر تجنب تمويل الأنشطة المحظورة، فإنها تخلق بيئة من الثقة والائتمان. هذا يشجع الأفراد والمؤسسات الناشئة والصغيرة على الانخراط في النظام المالي الرقمي، مما يوسع قاعدة الشمول المالي ليشمل الفئات الملتزمة أخلاقيا ودينيا. توفر النقود المتنقلة سجلا رقميا لكافة المعاملات. في الإطار الشرعي، يسهل هذا السجل التأكد من أن الأموال لا تستخدم في معاملات ربوية أو محرمة. هذه الشفافية تفتح الباب أمام المؤسسات المالية الإسلامية لتقديم تمويل مستندا إلى البيانات الرقمية للمحفظة، بدلا من الضمانات التقليدية المعقدة.

الإقراض من نظير إلى نظير (Peer to Peer lending): يعرف الإقراض من نظير إلى نظير P2P، أو الإقراض الجماعي، أو الإقراض الاجتماعي، بأنه نوع من أنواع تمويل الديون بدون وسيط. تتيح هذه التقنية للأفراد التواصل مع الآخرين لاقتراض الأموال وإقراضها فيما بينهم. من الناحية الإسلامية، يقوم الإقراض من نظير إلى نظير على مبدأ تقاسم المخاطر أو نقلها، وهو ما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. (Azman, Zabri, & al, 2020, pp. 563-564). تعمل هذه الآلية على تحقيق الشمول المستدام من خلال "تشاركية التمويل"؛ حيث تلغي المنصات الرقمية دور الوسيط التقليدي المكلف وتستبدله بنظام تشاركي أخلاقي، مما يضمن تدفق الأموال من المجتمع إلى المجتمع مباشرة، مع رقابة تقنية وشرعية تضمن نمو الدخل وحماية الأصول.

4.1 الشمول المالي

أصبح الشمول المالي أولوية سياسية في العديد من البلدان، حيث أن معظم فقراء العالم يفكرون إلى الخدمات المالية المستدامة، سواء كانت ادخارا أو ائتمانا أو تأمينا. ويتمثل التحدي الأكبر أمامهم في معالجة المعوقات التي تحول دون مشاركة الناس الكاملة في القطاع المالي. يعد الشمول المالي المستدام عنصرا جوهريا في تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (مثل المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان، والتأمين) ويتم تقديمها بطريقة

مسؤولة ومستدامة. وتعتبر الأمم المتحدة الشمول المالي عاملا تمكينيا لـ 7 أهداف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، حيث يساهم بشكل مباشر في القضاء على الفقر، وتعزيز الصحة الجيدة، وتحقيق المساواة بين الجنسين. (UN، 2015)

تؤكد التقارير الدولية، ومنها تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة الصادر عام 2015 بعنوان "النظام المالي الذي نحتاجه"، على ضرورة توجيه التكنولوجيا المالية لتكون "خضراء" ومستدامة بيئيا. هذا التحول يعني ألا يقتصر الشمول المالي على مجرد توفير الوصول للخدمات، بل أن تساهم هذه الخدمات في تعزيز الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. (UNEP, 2015)

أصبح تبني التطورات التكنولوجية ضرورة لتعزيز نطاق الوصول المالي وربط المستفيدين في كل مكان، خاصة في ظل سعي المجتمعات لمساعدات أسرع وأكثر تخصيصا. وتلعب الابتكارات مثل "العقود الذكية" و"المستشار الآلي" دورا حاسما في تقليل التكاليف وزيادة الشفافية، مما يمنح الفئات الأكثر احتياجا فرصة حقيقية للانخراط في النظام المالي العالمي والمساهمة في تحقيق الرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي الشامل.

1.4.1 تعريف الشمول المالي: عرف الشمول المالي من قبل:

صندوق النقد العربي: يقصد به إتاحة كافة الخدمات المالية الرسمية والتي تستخدم بفعالية من قبل جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات، عبر قنوات نظامية تشمل حسابات التوفير، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والائتمان، مع التركيز على ابتكار حلول مالية بأسعار تنافسية وحماية حقوق المستهلكين لتشجيعهم على إدارة أموالهم داخل المنظومة الرسمية بدلا من الوسائل التقليدية الغير الخاضعة للرقابة. يتم قياس الشمول المالي من خلال مدى توفر وإتاحة هذه الخدمات وتطويرها من قبل المؤسسات المالية، ومدى استجابة المتعاملين واستخدامهم الفعلي لتلك الخدمات واستغلالها في شؤونهم الاقتصادية، حيث يهدف الشمول المالي في جوهره إلى تضيق الفجوة بين العرض والطلب على الخدمات المالية لتوسيع فرص الوصول المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 6)

Hanning & Jansen 2010 : هو دمج الأفراد الغير متعاملين مع البنوك في النظام المالي الرسمي، ليتمكنوا من الوصول إلى الخدمات المالية التي تشمل الادخار والمدفوعات والتحويلات، وصولا

إلى الائتمان والتأمين. أو هو عملية ضمان حصول الفئات الضعيفة وذوي الدخل المنخفض، على الخدمات المالية والائتمان الكافي في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة. (Morgan & Pontines, 2014, p. 5)

وعليه يمكننا القول إن الشمول المالي هو تمكين جميع فئات المجتمع خاصة محدودي الدخل من الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بطريقة ملائمة وآمنة وبأقل تكلفة.

2.4.1 الشمول المالي المستدام

تشكل العلاقة بين الشمول المالي وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) محورا استراتيجيا في السياسات الدولية المعاصرة، حيث لم يعد ينظر إلى الوصول للخدمات المالية كغاية في حد ذاته، بل كأداة تمكينية حاسمة لتحقيق الرخاء العالمي. فوفقا للأمم المتحدة، يمثل الشمول المالي المرتكز الأساسي الذي يتقاطع مع أهداف التنمية المستدامة حيث أنه: (ESCWA، 2025)

- يدعو إلى تعزيز فرص الحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها الخدمات المالية ولا سيما الشرائح الضعيفة في المجتمع؛
- يسعى إلى مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية من خلال ضمان الأمن والمساواة في الحصول على الخدمات المالية؛
- يحث على إجراء إصلاحات لتمكين المرأة من الحصول على الخدمات المالية؛
- يعزز السياسات الداعمة للأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الابداع والابتكار، ونمو المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة من خلال الحصول على الخدمات المالية.
- يسعى إلى تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية وخدمات التأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.
- يركز على زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة والناشئة ولاسيما في البلدان النامية على الخدمات المالية بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة.

3.4.1 أهمية الشمول المالي

يعد الشمول المالي الركيزة الأساسية والشرط الجوهري للتحوّل من الاقتصادات التقليدية إلى مجتمعات حديثة ومستدامة، حيث لا يقتصر دوره على توفير الخدمات المصرفية فحسب، بل يمتد ليكون المحرك الفعلي لتمكين الأفراد اقتصاديا وربطهم بفرص النمو الشامل. تتجلى أهمية الشمول المالي في عدة جوانب حيوية تؤثر بشكل مباشر على جودة الحياة واستقرار النظام المالي، وذلك وفق النقاط التالية: (Subbarao, 2009, p. 3)

- يرتبط الوصول إلى الخدمات المالية ارتباطا وثيقا بالقدرة على استغلال الفرص الاقتصادية، إذ يتيح للأفراد تكوين المدخرات، والبدء في الاستثمار، والحصول على القروض اللازمة لتطوير أعمالهم؛
- يساعد الشمول المالي الفئات الأكثر احتياجا على حماية أنفسهم من التقلبات المالية المفاجئة، ويؤهلهم لمواجهة حالات الطوارئ؛
- يقلل من تكاليف المعاملات ويحد من تسرب الأموال؛
- يساهم الشمول المالي في إدخال مدخرات ذوي الدخل ضمن النظام المالي الرسمي، وبالتالي القضاء على الاقتصاد الموازي مما يسمح بتوجيه هذه الأموال نحو مشاريع استثمارية تعود بالنفع على الاقتصاد القومي؛
- يوفر الشمول المالي للبنوك والجهاز المصرفي قاعدة واسعة من الودائع منخفضة التكلفة، مما يقلل من اعتمادها المفرط على الودائع الكبيرة ويساهم في استقرارها المالي وتحسين أدائها العام.

بالإضافة إلى ما سبق، ان الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، كما أنه يؤثر على الجانب الاجتماعي من خلال دمج محدودي الدخل في النظام الاقتصادي الرسمي ويدعم المؤسسات الناشئة والصغيرة من خلال توفير الدعم المالي المناسب لها.

2. التجربة الإندونيسية:

تتمتع اندونيسيا بعدة مقومات استراتيجية أبرزها كثافة سكانية باعتبارها أكبر دولة إسلامية، إلى جانب النمو المتسارع لاقتصادها الرقمي واتساع نطاق التمويل الإسلامي، وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتطوير الابتكارات التكنولوجية المالية (FIN TECK) المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. تعتمد

إندونيسيا نموذجاً لتنظيم الإطار القانوني والتنظيمي لمحددات التكنولوجيا المالية الإسلامية حيث أنه يشمل: (Firman, 2025, p. 36)

الأساس القانوني: لا يوجد قانون موحد وواحد يسمى "قانون Fintech الإسلامي"، بل تعتمد الدولة على مجموعة من القوانين المتفرقة مثل قانون هيئة الخدمات المالية (OJK)، وقانون البنوك الشرعية.

السلطة الرقابية: تخضع التكنولوجيا المالية لرقابة جهتين رئيسيتين:

- **هيئة الخدمات المالية (OJK)** مسؤولة عن تنظيم ورقابة شركات الإقراض (P2P) والتمويل.
- **بنك إندونيسيا:** مسؤول عن نظام المدفوعات والتقنيات المتعلقة بالسياسة النقدية.

الرقابة الشرعية: تنفرد إندونيسيا بوجود المجلس الشرعي الوطني هو جهة خارجية مستقلة تابعة لمجلس العلماء الإندونيسي، وهي المسؤولة عن إصدار الفتاوى الخاصة بالمعاملات المالية. هذا يضمن توحيد المرجعية الشرعية لكل الشركات بدلا من وجود لجنة خاصة بكل شركة على حدة.

الوضع القانوني للفتاوى: إن الفتاوى الصادرة عن مجلس العلماء ليست ملزمة قانونا بحد ذاتها، بل تصبح ملزمة فقط عندما تتبناها هيئة الخدمات المالية (OJK) وتدرجها ضمن لوائحها التنظيمية. هذا يحول الفتوى من "رأي ديني" إلى "نص قانوني" واجب التقيد به.

دعم الابتكار: تتبنى إندونيسيا نهجا مرنا عبر المخبر التنظيمي العام. وهو بيئة تجريبية تسمح لشركات Fintech (سواء كانت تقليدية أو إسلامية) باختبار نماذج أعمالها المبتكرة لفترة محددة تحت رقابة السلطات قبل إطلاقها بشكل كامل في السوق، مما يقلل من مخاطر الفشل التشغيلي.

أظهر تقرير مؤشر التكنولوجيا المالية الإسلامية (GIFT INDEX) 2025/2024 احتلال أندونيسيا مكانة رائدة في الابتكار المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث أنها جاءت في المرتبة الثالثة برصيد 63 نقطة بعد كل من المملكة العربية السعودية وماليزيا وفي وصفه للنظام البيئي التكنولوجي المالي نجد:

حصولها على الدرجة الكاملة (5/5) في: (GIFT INDEX, 2024/25, pp. 11-16)

- ✓ **التنظيم (Régulation)** يؤكد جودة الأطر التشريعية التي تضعها هيئة الخدمات المالية (OJK) وبنك إندونيسيا.
- ✓ **الامتثال الشرعي (Shariah Compliance)** يعكس الدور المركزي للمجلس الشرعي الوطني في ضبط المعاملات.
- ✓ **مشاركة البنوك (Banks Participation)** تدل على التكامل القوي بين البنوك الإسلامية التقليدية وشركات Fintech الناشئة.
- ✓ **القرب من العملاء (Proximity to Customers)** حصلت أيضا على 5/5، مما يشير إلى نجاح تطبيقات الهاتف المحمول والـ P2P في الوصول المباشر للمستهلكين.
- ✓ قدر حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية في إندونيسيا بنحو 8.5 مليار دولار ومن المتوقع أن يشهد قفزة نوعية ليصل إلى 15.7 مليار دولار بحلول عام 2028. أي بمعدل نمو قدرة 12.9% وهو مؤشر قوي على استدامة الطلب والجاذبية الاستثمارية.



المصدر: (GIFT INDEX, 2024/25)

3. نتائج الدراسة

من خلال تفكيك معطيات التجربة الإندونيسية ومطابقتها مع الأبعاد النظرية للبحث، تم التوصل إلى النتائج الموضوعية التالية المتعلقة بفرضيات الدراسة:

- **إثبات الفرضية الأولى: (H₁)** والتي ركزت على أثر أدوات التكنولوجيا المالية الإسلامية في سد فجوة تمويل المرحلة المبكرة وخفض تكاليف المعاملات؛ حيث أكد واقع التجربة الإندونيسية (حصص

5/5 في مؤشر القرب من العملاء ونمو سوق 12.9%) أن منصات التمويل الجماعي الإسلامي والـ P2P كسرت الحواجز التقليدية، ووفرت تمويلات مرنة وسريعة للمشاريع الناشئة والمهمشة دون اشتراط ضمانات عينية معقدة، مع تقليص تكلفة المعاملات بفضل الشفافية الرقمية.

• **إثبات الفرضية الثانية: (H₂)** والتي ركزت على دور نموذج تقاسم المخاطر في حماية المشاريع من المديونية وتأمين دخلها المستدام، إذ تبين أن تقنين الفتوى عبر مجلس الشرعي الوطني وتحويلها للوائح ملزمة من هيئة (OJK) فرض على المنصات تفعيل عقود المشاركة والمضاربة البديلة للفوائد. هذا الأسلوب التشاركي حمى رواد الأعمال من التعثر والمديونية، وسمح بتوجيه الفوائض النقدية لتطوير النشاط بدلا من سداد أعباء الديون.

أظهرت التجربة الإندونيسية أن وجود مظلة قانونية واضحة، مثل لوائح هيئة الخدمات المالية (OJK) ، بجانب مرجعية شرعية موحدة متمثلة في المجلس الشرعي الوطني، يمنح السوق ثقة مزدوجة. هذا التكامل يحول الفتاوى الشرعية إلى نصوص تنظيمية ملزمة، مما يقلل من حالة عدم اليقين القانوني ويشجع الاستثمارات.

يعد نهج إندونيسيا في إنشاء بيئة تجريبية مرنة (المخابر التنظيمية) تحت إشراف البنك المركزي وهيئة الخدمات المالية درسا في كيفية السماح للابتكارات التقنية بالنمو والاختبار في بيئة حقيقية مع السيطرة على المخاطر قبل تعميمها. كما أن نجاح هذه التكنولوجيا هو نتيجة شراكة بين الحكومة، البنوك، الجامعة، القطاع الخاص.

الخاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة أن التكنولوجيا المالية الإسلامية (i-FinTech) ليست مجرد تطور تقني، بل هي أداة تمكينية جوهرية لتحقيق الشمول المالي المستدام، فمن خلال أدوات مثل التمويل الجماعي والإقراض من نظير لنظير (P2P) ، أثبتت التقنية قدرتها على سد فجوات التمويل في المراحل المبكرة للمشاريع الناشئة والصغيرة. إن الاعتماد على مبدأ "تقاسم المخاطر" بدلا من الديون التقليدية يضمن تحويل الشمول المالي من مجرد وصول للخدمات إلى بناء أصول حقيقية واستقرار في الدخل، مما يسهم مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة 2030، ولا سيما القضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.

كما أظهرت التجربة الإندونيسية أن النجاح في هذا القطاع يتطلب نظاما بيئيا متكاملًا يجمع بين مرونة الابتكار الرقمي وحوكمة الأطر الشرعية والقانونية، وبناء على ما تقدم، تبرز الحاجة الملحة لدول مثل الجزائر لاستنساخ هذه التجربة من خلال تكيفها مع السياق الوطني، وذلك عبر إصدار تشريعات خاصة تمنح الصفة القانونية للفتاوى المالية الرقمية، وتفعيل منصات التمويل التشاركي لدعم رواد الأعمال الشباب. إن الاستثمار في الموارد البشرية القادرة على إدارة البيانات الضخمة والتسويق الرقمي هو الضمانة الوحيدة لتحويل التكنولوجيا المالية من حلول تقنية عابرة إلى محفز دائم للتمكين الاقتصادي والعدالة المالية.

المراجع

- AL Ajlouni, A., & Alhakim, M. (2018). Financial technology in banking industry challenges and opportunities. *International conference on economics and administratives sciences CEAS*, (p. 1_18). Jordan.
- Azman, N., Zabri, M., & al. (2020). The utilisation of islamic fintech in promoting sustainable inclusive growth : evidence from micro entrepreneurs in Malaysia. *Journal of islamic economics and finance*, 6(3), 555-576.
- Emilio Abad, S., Mariana Daniela, Z., & al. (2020). Financial technology review of trends Approaches and management. *Mathematica*, 8(951), 2-36.
- ESCWA. (2025). *الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة*.
- Firman, A. (2025). Sustainable islamic fintech ecosystem a comparative analusis of Indonesia and Bangladesh. *Journal of penelition keuangan dan perbankan syariah*, 7(2), 31-45.
- GIFT INDEX. (2024/25).
- Lacasse, R., lambert, B., & Khan, N. (2018). Islamic banking towarda a blockchain monitoring process. *revue de gestion et d'économie*, 6(1), 33-46.
- Morgan, P., & Pontines, V. (2014). *Financial stability and financial inclusion*. Tokyo: Asian development bank institute.
- Musleh AlSartawi, A. (2021). *Digital economy :artificial and computational intelligence*.
- Rashedul, H., Kabir, H., & Sirajo, A. (2020). Fintech and Islamic fianance: literature review and research agenda. *international journal of islamic economics and finance*, 1(2), 75-94.
- Subbarao, D. (2009). Financial inclusion challenges and opportunities. *rserve bank of india's bankers club*, 9, 1-16.

UN (2015). أهداف التنمية المستدامة.

UNEP. (2015). *The financial system we need : Aligning the financial system with sustainable development* .

Vikas, S., & Harshita. (2020). Financial technology: a review of extant literature. *Studies in economics and finances*, 37(1), 71-88.

صندوق النقد العربي. (2017). *نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي*.